

مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة في وادي حضرموت في إطار برنامج حضرموت للتمويل الصغير

عمر أبو بكر عبد الله باحميد

قسم العلوم الاقتصادية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن

omerabobaker2021@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وادي حضرموت، وتحدد مشكلتها في تساؤل رئيس مفاده: ما مدى مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حضرموت؟، بالتطبيق على آليات الدعم والتمويل المتاحة عبر برنامج حضرموت للتمويل الصغير للفترة من مايو 2000م وحتى ديسمبر 2025م. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم البيانات الإحصائية للبرنامج. وأظهرت النتائج الإحصائية أنه حتى نهاية عام 2025م، بلغ إجمالي القروض الممنوحة 54,867 تمويلاً بقيمة تجاوزت 30.3 مليار ريال يمني. وحظيت النساء بنسبة 38% من عدد التمويلات مقابل 62% للرجال، في حين لم يتجاوز حجم التمويل الموجه للنساء 19% (نحو 5.7 مليار ريال). وعند استبعاد القروض الاستهلاكية، تبين أن 85% من إجمالي القروض الممنوحة للنساء وجهت لإنشاء وتطوير المشاريع، مقابل 65% للرجال، مما يعكس قدرة المرأة العالية على ترشيد الإنفاق وتوجيه الدخل نحو الأنشطة التتموية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تنمية المهارات الشخصية والتنظيمية لرائدات الأعمال، ورفع السقوف الائتمانية للتمويلات الممنوحة للمرأة لمعالجة المعوقات التمويلية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: رائدات الأعمال، المشاريع الصغيرة، برنامج حضرموت للتمويل الصغير، التمكين الاقتصادي، وادي حضرموت.

The Contribution of Women Entrepreneurs to the Establishment of Small Enterprises in Wadi Hadramout

Omer Abobaker Bahumaid

Summary

This research paper aims to evaluate the contribution of women entrepreneurs to the establishment of small and medium enterprises (SMEs) in Wadi Hadramout. The research problem revolves around a main question: "To what extent do women entrepreneurs contribute to the creation of small and medium enterprises in Hadramout?" The study specifically analyzes the support and financing mechanisms provided by the "Hadramout Small Credit Program" from May 2000 to December 2025. The study adopts a descriptive-analytical approach to examine the program's statistical data.

The statistical results revealed that by the end of 2025, the total number of loans reached 54,867, valued at over 30.3 billion Yemeni Rials. Women accounted for 38% of the total number of loans compared to 62% for men, while the actual volume of finance allocated to women did not exceed 19% (approximately 5.7 billion Rials). However, when excluding consumer loans, the data showed that 85% of the total loans granted to women were directed toward establishing and developing enterprises, compared to only 65% for men.

This reflects women's high capacity to rationalize spending and direct income toward developmental and productive activities. The study concludes with several recommendations, including the necessity of developing the personal and organizational skills of women entrepreneurs and raising the credit ceilings for women's financing to overcome financial and social constraints.

المقدمة:

تعتبر ريادة الأعمال من مصادر النمو الرئيسية غير المستغلة. ولا يمكن لأي بلد في العالم استغلال ذلك المصدر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل إلا بالاستفادة من مواهب نصف سكانه بالقدر الكافي، وهذا يتطلب ضرورة تحقيق المساواة لوصول المرأة للفرص الاقتصادية والمالية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2012، ص12). وهذا يشكل تحدياً سواء كان ذلك في اليمن أو في منطقتنا العربية، ورغم أن بيئة الأعمال في اليمن تعتبر الأكثر تعقيداً حيث كانت إلى وقت قريب حكراً على الرجال دون النساء، إلا أن الحكومة اليمنية حاولت جاهدة لوضع سياسات أفضل للمساواة بين الجنسين وتنشيطها وتنفيذها من أجل أحوال معيشية أفضل (جودة وعلوان، 2011، ص89).

وبذلك استطاعت المرأة اليمنية أن تدخل هذا المجال بقوة وتمكنت من إثبات وجودها في فترة قصيرة رغم العادات والتقاليد التي تعرقل جهودها والعوائق والصعوبات الكثيرة التي تعترضها، وبذلك برزت المرأة اليمنية كرائدة أعمال وظهرت كفاعلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء مشاريع خاصة بها في شكل مشاريع صغيرة مستفيدة من الدعم والتشجيع التي توليه الدولة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة من خلال العديد من برامج التمويل الصغير (باطويح، 2015، ص112). ومساندة هذا القطاع مثل برنامج حضرموت للتمويل الصغير.

وبالتالي فإن تمكين المرأة من المساهمة في الاقتصاد كموظفه وكرائدة أعمال يمثل فرصة كبرى لإعطاء دفعة للقدرة التنافسية والنمو وتوفير فرص العمل.

وفي هذا السياق ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حضرموت؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة محاور كالاتي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لرائدات الأعمال.

- المحور الثاني: ماهية المشاريع الصغيرة.

- المحور الثالث: مساهمة النسوية في إنشاء المشروعات الصغيرة في حضرموت.

1. الإطار المفاهيمي لرائدات الأعمال:

ريادة الأعمال:

عرفت ريادة الأعمال تقليدياً بأنها عملية تصميم وإطلاق وتشغيل شركة جديدة، والتي عادة ما تبدأ بمشاريع صغيرة، وقد تم تعريفها بأنها "القدرة والاستعداد لتطوير وتنظيم وإدارة مشروع تجاري جنباً إلى جنب مع أي من المخاطر من أجل تحقيق الربح. (آتش، 2002، ص18)، في حين أن تعريفات ريادة الأعمال تركز عادة على إطلاق وإدارة الأعمال التجارية، ويرجع ذلك إلى المخاطر العالية التي ينطوي عليها إطلاق بدء التشغيل، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من هذه المشاريع قد تكون معرضة للإغلاق، وذلك بسبب نقص التمويل والقرارات التجارية السيئة، أو أزمة اقتصادية - أو مزيج من كل هذه، أو بسبب نقص الطلب في السوق.

وفي حين أن ريادة الأعمال ترتبط في كثير من الأحيان مع الشركات الناشئة الجديدة والصغيرة والربحية، إلا أنه يمكن أن ينظر إلى سلوك تنظيم المشاريع في الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والشركات الجديدة والراسخة وفي المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح، بما في ذلك مجموعات القطاعات التطوعية والمنظمات الخيرية والحكومة.

ويعد الشخص الريادي هو الشخص الذي يهتم في الريادة وينشغل بها من خلال إدراكه لفكرة توفير منتج أو خدمة في الأعمال وحملها إلى التطبيق الفعلي

وفي حقل إدارة الأعمال تعتبر الريادة هي اللقب الذي يمنح لمن ينشئ مشروعاً جديداً. وبذلك فمصطلح الرائد الإداري يطلق على مالكي مشاريع الأعمال الصغيرة وتأتي ملكية هذه المشاريع إما بالشراء والتأسيس أو الإرث.

وطالما أن مصطلح الريادي يطلق على مالكي مشاريع الأعمال الصغير، لذا فإن هذا المصطلح لا يأخذ في الاعتبار الجنس إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء. وبالتالي فإن مصطلح الريادي يطلق على كل مالكي المشاريع سوى كان رجلاً أو امرأة، مع التسليم بوجود الفرق بين رائدة الأعمال (المرأة) ورائد الأعمال (الرجل).

رائدات الأعمال:

تعد ريادة الأعمال النسائية المحور الرئيس في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع المرأة على العمل وإثبات ذاتها باعتبارها عنصر فعال في المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن ريادة الأعمال النسائية تعود إلى بعض النظريات ومنها: نظرية المقاربة بالنوع: منذ السبعينات بدأت السياسات التنموية في التركيز على أهمية العنصر البشري باعتباره مورد اقتصادي يساهم في تطوير الإنتاج ومنذ

ذلك الوقت أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية فهي تعتمد على تمكين الجنسين واستغلال الإمكانات في الإنتاج (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2012، ص34). فالتنمية البشرية تقوم على مبدئين:

- تحديد الإمكانات ويشمل هذا المبدأ تحسين الصحة، المعرفة، الكفاءات
 - فهم كيفية استعمال الأفراد للإمكانات التي اكتسبوها، الإنتاج، استغلال أوقات الفراغ، الأنشطة الاجتماعية، الثقافية، والسياسية.
- وهناك تبرز عدة تساؤلات جوهرية:

من هي المرأة رائدة؟ وما خصائص المرأة رائدة الأعمال؟

يطلق مصطلح رائد أعمال على الشخص الراغب بإنشاء مشروع جديد أو البدء بشركة جديدة ويرضى بتحمل مخاطر هذا المشروع الجديد ونتائجه. حيث عرف الاقتصادي الأيرلندي -الفرنسي الأصل ريتشارد كانتيلون "رائد الأعمال هو مالك أو مدير مشروع يدير المال عن طريق الخوض بالمخاطرة والابتكار " ويلاحظ أن هذا المفهوم ينطبق على النساء والرجال على حد سواء، وهناك عدة تصنيفات للمرأة رائدة منها:

(1) المرأة رائدة المألوفة أو التقليدية

(2) المرأة رائدة المبدعة

(3) المرأة رائدة المنزلية أو الأسرية

(4) المرأة رائدة المتطوعة

خصائص المرأة رائدة الأعمال: تتميز رائدة مجموعة من الخصائص، تتمثل أهمها في:

أ-الخصائص الاجتماعية: تتمثل في:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.
 - القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه أعمالها.
 - المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- ##### ب-الخصائص الذاتية: تتمثل في:
- توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات؛
 - الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل.
 - التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك رائدة الأعمال عنصر الثقة في إدارتها وإمكاناتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه.

- القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها.

- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

ج- الخصائص التنظيمية: تتمثل في:

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته.
- المهارة في التنظيم، لكي تحقق رائدة الأعمال النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

د- الخصائص الذهنية: تتمثل في سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن رائدة الأعمال هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى، فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المشروع.

هـ- الخصائص التعليمية: تتمثل في مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

الفرق بين رواد الأعمال الرجال والنساء: يمكن توضيح الفرق بين رائدة الأعمال (المرأة) عن رائد الأعمال (الرجل) من خلال العديد من الخصائص والسمات التي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: الفرق بين رائدة الأعمال (المرأة) ورائد الأعمال (الرجل)

صفات رائدة الأعمال مقارنة بالرجل	خصائص الأعمال المسيرة من قبل المرأة مقارنة بالرجل	طرق الإدارة المتبعة من قبل المرأة مقارنة بالرجل
-أقل سنا.	-أقل سنا وحجما.	-تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي.
- تلتحق بالعمل بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق.	-تمركز النشاط في القطاعات -منخفضة النمو.	-نمط تسييري مرن.
		-تشجيع المشاركة.

- أقل كفاءة. - أقل خبرة في إدارة المؤسسات. - أقل خبرة في مجال النشاط. - أقل كفاءة على المستوى المالي أو الإداري التشغيلي.	- ليس فيها شركاء. - أطول بقاء. - أقل نجاحاً. - مردودية ونمو متماثل.	- تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ - لديها قدرات تفاوضية عالية؛ - تقوم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى. - أكثر حفاظاً على الموارد وتوفيراً
--	--	---

المصدر: دافيد آتش، دليل إنشاء المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، 2002م، مكتبة جرير، الرياض.

أسباب تأسيس مشروعات نسائية:

تظهر العديد من الدراسات أن النساء يبدأن أعمالهن الخاصة لأسباب متنوعة. وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

- وجود فكرة عن خطة عمل،
- الشغف لحل مشكلة مهنية ذات الصلة على وجه التحديد،
- الرغبة في أن تكون أكثر سيطرة على حياتهم المهنية،
- الحفاظ على حياة أكثر توازناً، وجود جدول عمل مرن،
- أخذ الشخصية رؤية لمشروع ما وتحويله إلى عمل مربح. جنباً إلى جنب مع الرغبة الشديدة لرؤية فكرتهم نفذت، هؤلاء النساء أيضاً لديها قدرة كبيرة على تعدد المهام ولم يخافوا أبداً من المخاطر التي ينطوي عليها العمل لحسابهم الخاص.
- لا تزال المرأة تواجه العديد من القضايا في قوة العمل، ولا تزال الأدوار المتعلقة بنوع الجنس تشكل جزءاً كبيراً من حياتها، ولكن بالنسبة لبعض المشتغلات بالأعمال الحرة، يشعرن بقدر أكبر من السيطرة عندما يعملن لأنفسهن.
- وأصبحت المرأة أكثر انخراطاً في عالم الأعمال التجارية فقط عندما أصبحت فكرة المرأة في مجال الأعمال مستساغة لعامة الناس.

دور المشروعات النسائية في التنمية الاقتصادية: تؤدي المشروعات النسوية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق:

- المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب الأنشطة والأعمال الصغيرة دوراً كبيراً في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد
- من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعامل على الحاسب، الخياطة... الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر.
- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركيزها في خدمة مجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية والمجتمعات التي تعيش فيها.
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع، حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات عيشتها وممتلكاتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي.
- تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية.
- تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات.
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية.
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

ماهية المشاريع الصغيرة:

مفهوم المشاريع الصغيرة: يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، ومن بين هذه التعاريف:

- **منظمة العمل الدولية** تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال (آتش، 2002، ص74) والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10-إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة.
- كما أن **البنك الدولي** يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.

- في مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خديما ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خديما أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. أما في اليمن رغم انه لا يوجد حتى الآن تشريع محدد يميز فيه المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، غير انه يمكن الاهتداء بأي من المصادر الآتية:

1. التقرير النهائي لنتائج المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر لعام 2000م الذي عرف المنشآت الصغيرة والأصغر بأنها: أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات (باستثناء الصناعات الأولية) التي تستخدم 20 عاملا وتسوق على الأقل 50% من منتجاتها (أو خدماتها)، ووفقا لهذا التعريف تستبعد المنشآت ذات الأنشطة الأولية – التقليدية – وكذا المنشآت التي نشاء بغرض الاستهلاك.

2. الإستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، التي عرفت المنشآت الصغيرة بأنها " أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات "

تجدر الإشارة إلى أن كتاب الإحصاء السنوي اعتمد معيار حجم العمل للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على النحو التالي:

- الصناعات الصغيرة هي التي تستخدم (1 -4) عامل .
- الصناعات المتوسطة هي التي تستخدم (5 -9) عمال .
- الصناعات الكبيرة هي التي تستخدم 10 عمال فأكثر .

الجدول رقم : 2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع اليمني.

النشاط	عدد العمالة	الصنف
أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات.	1 – 4 عامل	المنشآت الأصغر
		المنشآت الصغيرة
الصناعات الأولية التي تستخدم 20 عاملا وتسوق على الأقل 50% من منتجاتها (أو خدماتها).	5 – 9 عمال	المنشآت المتوسطة
		المنشآت الكبيرة
	10 عمال فأكثر	

المصدر: الباحث بالاعتماد على المراجع التي صنفت المنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة

وبهذا صنف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن إلى ثلاثة تصنيفات المنشآت الصغيرة والمنشآت الأصغر، والمنشآت المتوسطة. وذلك حسب التقرير النهائي لنتائج المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر لعام 2000م، والإستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكتاب الإحصاء السنوي.

خصائص المشروعات الصغيرة: تحمل المشروعات الصغيرة من الخصائص ما يؤهلها لتلعب دورا في عملية التنمية حيث تتميز بالآتي:

- **انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا:** يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.
- **قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:** لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة مما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.
- **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:** تنتم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، وتعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.
- **الانتشار الجغرافي الواسع:** تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، حيث غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات، الأمر الذي يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة.
- **استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:** لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها

من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً.

وفي هذا السياق، يرى بومباك (1989، ص. 104) أن إدارة المشاريع الصغيرة تتطلب توافقاً بين المهارات الشخصية ومواصفات النشاط، وهو ما يتطابق مع ما أكدته دراسة جودة علوان (2011، ص. 93) حول تميز المرأة بالنمط التسييري المرن والتنظيم الأفقي. أنواع المشروعات الصغيرة : ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فإحداها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات:

- الأعمال الأولية: وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
- الصناعات التحويلية: وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها؛
- مشروعات الخدمات: والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها. وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:
- المشاريع الإنتاجية: أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وبدورها تنقسم إلى نوعان:

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات الوسيطة لصناعات السيارات.
- المشروعات الخدمية: وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف.
- المشروعات التجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل تحقيق ربح، أي هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.
- و هناك تصنيف آخر يصنف المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة تحت مسمى الصناعات الصغيرة إلى :
- الصناعات التقليدية الحرفية :التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية: وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث...الخ.
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة: وبمختلف المجالات (الهندسية، الطبية، ... إلخ).

مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشروعات الصغيرة في حضرموت:

نبذة عن التمويل الصغير في اليمن:

دخل مفهوم التمويل الأصغر إلى اليمن عام 1997، حيث رآته الحكومة حينها، بفضل دعم الدول المانحة، أداة إستراتيجية تخفف من الفقر وتساعد في الحد من البطالة عبر توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة إلى رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وبالتالي زيادة حصتهم في الاقتصاد الوطني.

من الناحية الهيكلية، يمكن تقسيم قطاع التمويل الأصغر في اليمن إلى مجموعتين مختلفتين: القطاع الرسمي والذي يتكون من بنوك التمويل الأصغر؛ والقطاع غير الرسمي والذي يتكون من مؤسسات التمويل الأصغر. الفرق الأساسي بينهما هو أن البنك المركزي يضبط عمل بنوك التمويل الأصغر، وبالتالي يستطيع تمويل أنشطتها من خلال تعبئة المدخرات والودائع العامة. أما مؤسسات التمويل الأصغر فهي لا تخضع لقواعد النظام الذي يضعه البنك المركزي، وتعتمد بشكلٍ كاملٍ تقريباً على الأموال الخارجية التي تحصل عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو مؤسسة عامة شبه مستقلة تهدف أنشطتها إلى المساهمة في الحد من الفقر وخلق فرص عمل.

ويعتبر برنامج حضرموت للتمويل الأصغر إحدى مؤسسات التمويل الأصغر التي تم تمويلها من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك بهدف تسهيل تقديم الخدمات المالية لتحسين المستوى المعيشي لفئة الفقراء بوادي حضرموت، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع.

برنامج حضرموت للتمويل الأصغر:

تأسس برنامج حضرموت في 21 مايو من العام 2000م عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية النهضة الاجتماعية لتقديم خدمات الائتمان والادخار للفقراء القاطنين في محافظة حضرموت ويعتمد البرنامج على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة

البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة؛ وعلى هذا يعتمد هذا البرنامج على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة نسبياً (قد تصل إلى غاية 5,000,000 ريال يمني) ، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتنعكس مساعدة الدولة في هذا النوع من التمويل سوى في تيسير الوصول إليه أوفي تخفيض نسبة الفوائد على هذه التمويلات، مع وجود الحد الأدنى للضمان.

الأهداف الإستراتيجية:

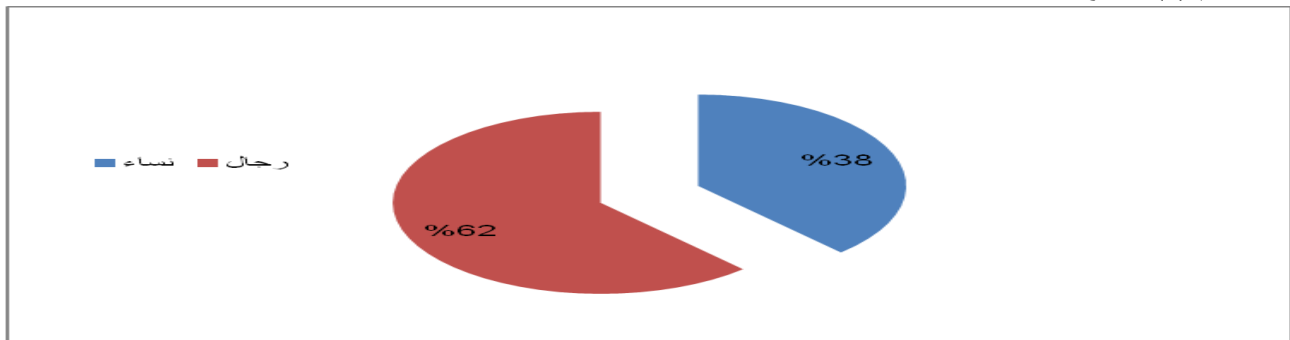
- تقديم خدمات مالية لأصحاب الأنشطة الأصغر من سكان حضرموت وغيرها من المحافظات بنظام مالي مستمد من الشريعة الإسلامية
 - محاربة الفقر بإيجاد فرص عمل جديدة ونقل الفقراء من حالة الاستجداء وطلب المعونات إلى الاستغناء بتحسين مستوى دخلهم
 - الدفع بعجلة التطور في الأنشطة الصغيرة القائمة مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي للبلاد
 - تطوير أساليب العمل الخيري والانتقال به من طور الإعانة والمواساة إلى التنمية والإنتاج
 - تطوير قدرات ومهارات العاملين بالمشاريع الصغيرة وتحسين كفاءة وكمية إنتاجهم.
 - تحسين المستوى المعيشي للنساء خصوصاً الأرامل والمطلقات وإخراجهن من دائرة الفقر وتفعيل دورهن الإنتاجي وتعيدهن على الادخار ومحاربة النمط الاستهلاكي السائد في المجتمع ليقمن بدور فاعل
 - تحسين مستوى الأسرة وتنمية المجتمع بما يضمن لهن العفة والعيش الكريم
- وقد قام برنامج حضرموت للتمويل الأصغر منذ إنشائه في الأول من مايو من العام 2000م بتمويل العديد من المشروعات المختلفة حيث بلغت في نهاية ديسمبر من العام 2025م عدد 54,867 تمويل (قرض) قيمتها الإجمالية مبلغ (30,350,815,000) ريال يمني ، والجدول رقم(4) يوضح توزيع عدد المستفيدين من هذه القروض حسب الجنس:

الجدول رقم : 4 توزيع عدد المستفيدين من التمويلات حسب الجنس

النسبة (%)	العدد	جنس المستفيد
38%	20,849	نساء
62%	34,018	رجال
100%	54,867	المجموع

المصدر: برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (1) توزيع المستفيدين حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

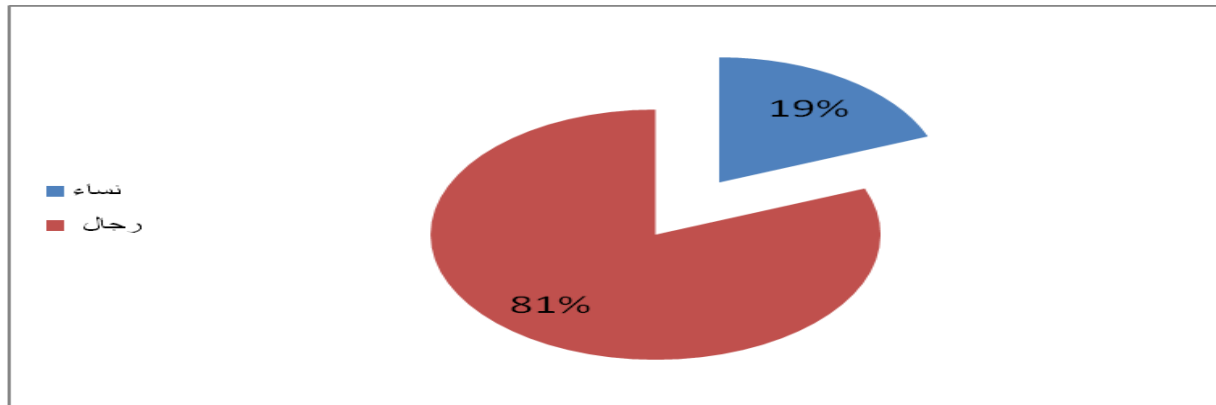
من الشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة النساء اللاتي استفدن من التمويلات المقدمة من البرنامج تقارب 38% ، بينما نسبة الرجال الذين استفادوا من القروض لم تتجاوز نسبتهم كانت 62% ، وهذا يعكس أن نسبة التمويلات التي حصل عليها الرجال أكبر من نسبة التمويلات التي حصلت عليها النساء بنسبة 24%.

الجدول رقم 5 : توزيع حجم التمويلات حسب الجنس

النسبة (%)	إجمالي مبلغ التمويلات	العدد	جنس المستفيد
19%	5,766,654,850	20,849	نساء
81%	24,584,160,150	34,018	رجال
100%	30,350,815,000	54,867	المجموع

المصدر: برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (2) توزيع حجم التمويلات حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن حجم التمويلات التي حصلت عليه النساء خلال الفترة تقديراً بنسبة 19%، و برقم مطلق يقدر بمبلغ 5,766,654,850 ريال يمني، من إجمالي حجم التمويلات المقدمة من البرنامج خلال الفترة، بينما حجم التمويل الذي حصل عليه الرجال يقدر بنسبة 81%، و برقم مطلق يقدر بمبلغ 24,584,160,150 ريال يمني من إجمالي حجم ذلك التمويل. وهذا يعني أن حجم التمويلات التي تحصل عليها الرجال يزيد عن حجم التمويلات التي تحصلن عليه النساء بنسبة 62% وبمقدار مطلق يقدر بمبلغ 18,817,505,300 ريال يمني.

ومن خلال تحليل الباحث للبيانات الإحصائية التي حصل عليها من إدارة البرنامج تبين أن هناك عدد من التمويلات تم تقديمها للفئات المستهدفة لإغراض استهلاكية وليست لتمويل أي أنشطة مدرة للدخل، ويرى الباحث أن مثل هذه التمويلات وإن كانت لأتمثل تمويلاً لنشاط إنشاء مشروعات مدرة للدخل بشكل مباشر، إلا أنها تساهم في تحسين أوضاع تلك الفئة وترتيب أوضاعهم واستقرارهم النفسي وبالتالي دفعهم للانطلاق بالتفكير نحو إنشاء مشاريعهم المستقبلية.

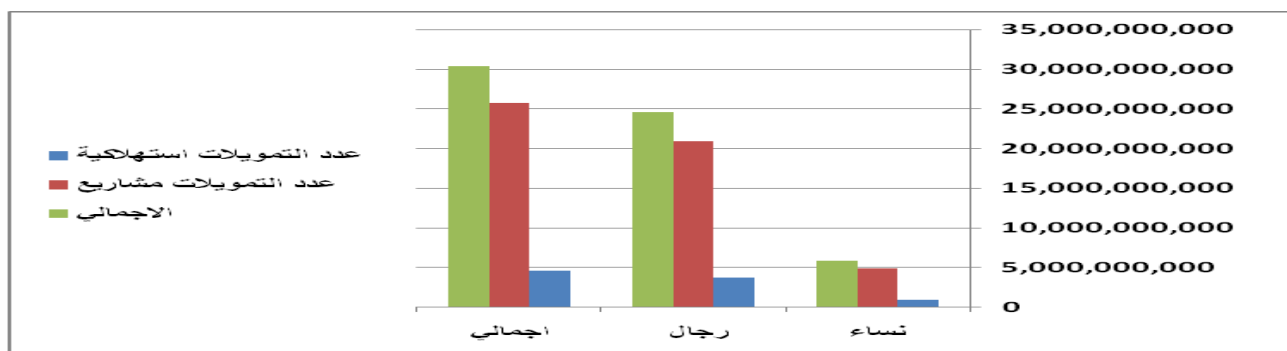
ولتحقيق هدف الدراسة وهو معرفته مدى مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة في وادي حضرموت في إطار برنامج حضرموت للتمويل الصغير، فإن ذلك الأمر يتطلب إلى فرز التمويلات الاستهلاكية عن التمويلات المقدمة لتمويل المشاريع المدرة للدخل.

الجدول رقم 6 : توزيع حجم التمويلات حسب غرض التمويل (استهلاكي/ تمويل أنشطة)

الجنس	إجمالي حجم التمويل	التمويل الاستهلاكي	التمويل المقدم للمشاريع
نساء	5,766,654,850	895,492,809	4,871,162,041
رجال	24,584,160,150	3,690,240,314	20,893,919,836
الإجمالي	30,350,815,000	4,586,460,599	25,764,354,401

المصدر: برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (4) توزيع حجم التمويلات حسب الغرض من التمويل (استهلاكي/ انتاجي)



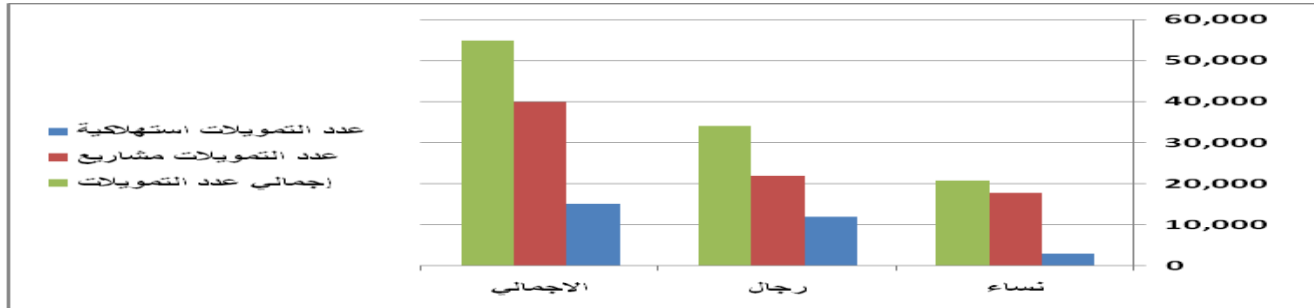
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

الجدول رقم 7 : توزيع عدد التمويلات حسب غرض التمويل (استهلاكي/ تمويل أنشطة)

الجنس	إجمالي التمويلات	عدد التمويلات الاستهلاكية	عدد التمويلات الموجهة للمشاريع
نساء	20,849	3,031	17,818
رجال	34,018	12,012	22,006
الإجمالي	54,867	15,043	39,824

المصدر : برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (5) توزيع عدد التمويلات حسب الغرض من التمويل (استهلاكي/ انتاجي



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من الشكل (4،5) يتضح إن نسبة عدد التمويلات النسوية الموجهة للمشاريع 45% بينما كانت هذه النسبة في إطار العدد الإجمالي للتمويلات (استهلاكي+ إنتاجي) تمثل نسبة 38% وهذا يعني أن التمويلات الاستهلاكية المقدمة للرجال أكبر من التمويلات الاستهلاكية المقدمة للنساء.

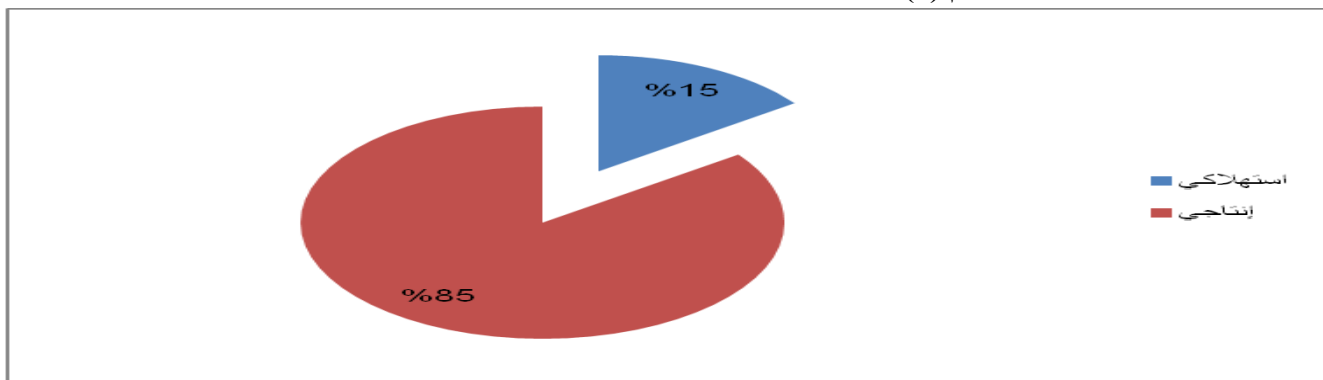
إلى أنه عند أخذ هذه النسبة من ناحية حجم هذه التمويلات الإنتاجية المقدمة للنساء مقارنة بنفس النوع من التمويلات المقدمة للرجال يلاحظ أن نسبة التمويلات المقدمة للنساء تقدر بنسبة 19% من إجمالي حجم التمويلات، بمعنى أن الرجال تحصلوا على نسبة 81% من إجمالي حجم التمويلات.

الجدول رقم (8) للمقارنة بين التمويلات الموجهة للأنشطة والتمويلات الموجهة للاستهلاك بالنسبة للرجال من إجمالي التمويلات المقدمة للرجال

النشاط	حجم التمويل	عدد التمويلات	نسبة حجم التمويل الاستهلاكي/ الإنتاجي	نسبة عدد التمويلات الاستهلاكي/ الإنتاجي
استهلاكي	3,690,240,314	12,012	15%	35%
إنتاجي	20,893,919,836	22,006	85%	65%
الإجمالي	24,584,160,150	34,018	100%	100%

المصدر : برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (6) العلاقة بين التمويلات الاستهلاكية والإنتاجية المقدمة للرجال



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

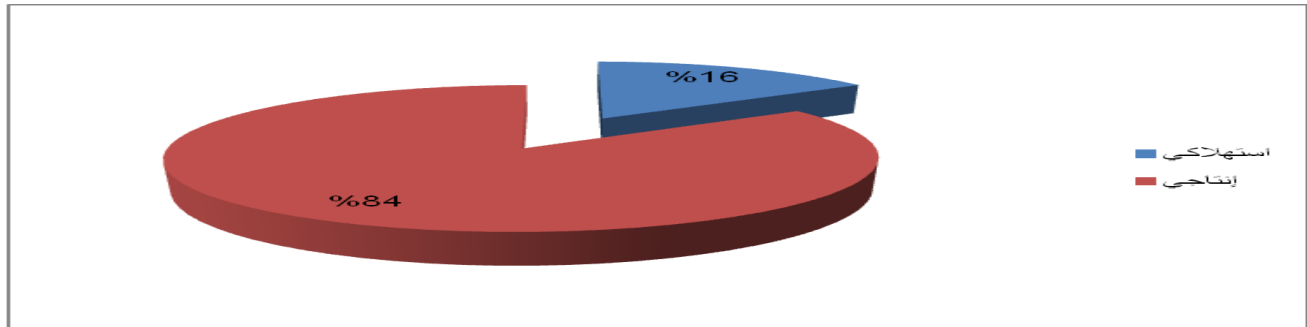
من الشكل أعلاه يتضح أن 15% من حجم إجمالي التمويلات المقدمة للرجال، قدمت لغرض استهلاكي، في حين أن 85% من التمويلات قدمت لأغراض إنتاجية. إلا أن هذه النسبة تتغير حين يتم النظر إليها من ناحية عدد التمويلات، حيث يلاحظ أن نسبة 35% من عدد التمويلات المقدمة للرجال استهلاكية، بينما نسبة 65% من هذه التمويلات قدمت لأغراض إنتاجية. إن اختلاف نسب التمويلات بين العدد وحجم التمويلات، يعكس أن متوسط التمويل المقدم للمشاريع أكبر من متوسط التمويل المقدم لأغراض استهلاكية للرجال.

الجدول رقم (9) للمقارنة بين التمويلات الموجهة للأنشطة والتمويلات الموجهة للاستهلاك بالنسبة للنساء من إجمالي التمويلات المقدمة للرجال

نسبة حجم التمويل الاستهلاكي/ الإنتاجي	عدد التمويلات	حجم التمويل	نسبة عدد التمويلات الاستهلاكي/ الإنتاجي
16%	3,031	895,492,809	15%
84%	17,818	4,871,162,041	85%
100%	20,849	5,766,654,850	100%

المصدر: برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (7) العلاقة بين التمويلات الاستهلاكية والإنتاجية المقدمة للرجال



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

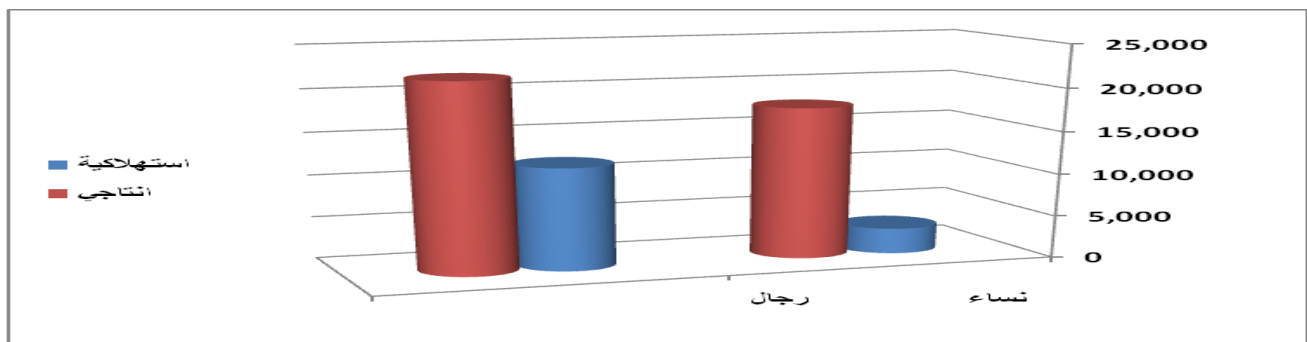
من الشكل رقم (7) يتضح أن 16% من حجم إجمالي التمويلات المقدمة للنساء، قدمت لغرض استهلاكي، في حين أن 84% من التمويلات قدمت لأغراض إنتاجية. إلا أن هذه النسبة تتغير حين يتم النظر إليها من ناحية عدد التمويلات، حيث يلاحظ أن نسبة 15% من عدد التمويلات المقدمة للرجال استهلاكية، بينما نسبة 85% من هذه التمويلات قدمت لأغراض إنتاجية. إن اختلاف نسب التمويلات بين العدد وحجم التمويلات، يعكس أن متوسط التمويل المقدم للمشاريع أصغر من متوسط التمويل المقدم لإغراض استهلاكية للنساء.

الجدول رقم (9) العلاقة بين التمويلات الموجهة للأنشطة والتمويلات الموجهة للاستهلاك بحسب الجنس

الجنس	نساء		رجال	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
عدد التمويلات استهلاكية	3,031	15%	12,012	35%
عدد التمويلات مشاريع	17,818	85%	22,006	65%
إجمالي عدد التمويلات	20,849	100%	34,018	100%

المصدر: برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

الشكل رقم (8) العلاقة بين التمويلات الاستهلاكية والإنتاجية بحسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه نسبة التمويلات النسائية المقدمة لإغراض استهلاكية تمثل 15% والتمويلات الموجهة لإغراض تمويل مشروعات نسائية تمثل نسبة 85%، بينما نسبة التمويلات الرجالية المقدمة لإغراض استهلاكية تمثل 35% والتمويلات الموجهة لإغراض تمويل مشروعات نسائية تمثل نسبة 65%. هذا النسبة تعكس أن نسبة النساء التي يقبلن على التمويل غرضهن إنشاء

مشروعات أكبر من نسبة الرجال الذي يقبلون على التمويل بغرض إنشاء مشروعات، وهذا يعكس القدرة على ترشيد الإنفاق لدى المرأة ومحافظة التمويل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة رائدات الأعمال في إنشاء المشاريع الصغيرة في وادي حضرموت في إطار برنامج حضرموت للتمويل الصغير لازال محدوداً بمقارنتها بالرجال، بالتالي فإن هناك طاقات المرأة غير المستغلة في ريادة الأعمال، ويظهر ذلك جلياً من خلال الآتي:

أ- ضعف الدعم المادي المقدم للمشاريع النسائية: ويلاحظ من خلال متوسط التمويل للنساء أقل من متوسط التمويل للرجال.
ب- ضعف مساهمة النساء في إنشاء المشروعات: وهذا يتضح من خلال أن عدد التمويلات المقدمة للنساء أقل من عدد التمويلات المقدمة للرجال.

ت- المرأة أكثر ترشيداً في الإنفاق: من خلال تحليل التمويلات المقدمة كتمويلات استهلاكية، حيث ظهر نسبة استهلاك الرجال أكثر من النساء، وهذا يعكس مدى محافظة المرأة على ترشيد الإنفاق بقدر الإمكانية، هذا بالتأكيد ينعكس إيجابياً على إدارتهم لمشروعاتهم. "وعند مقارنة هذه النتائج مع الأدبيات والدراسات العربية ذات الصلة، نجد توافقاً ملحوظاً مع ما توصلت إليه دراسة (شحيمة وبن عزة، 2019، ص 148) المنشورة في مجلة البشائر الاقتصادية الجزائرية؛ حيث أكدت الدراسة تنامي إقبال رائدات الأعمال على التمويل والمقاولاتية النسوية في قطاعات الخدمات والصناعات التقليدية، مدفوعات برغبة ذاتية قوية في تحقيق التعزيز المالي الأسري وتجاوز العوائق الاجتماعية. إلا أن الفارق الجوهرى بين البيئتين يكمن في حجم الدعم؛ فبينما تحظى رائدات في الجزائر بآليات تمويل حكومية متنوعة تدعم أسقف الائتمان، تظل مساهمة رائدات الأعمال في وادي حضرموت مقيدة بضعف الدعم المالي الموجه وانخفاض متوسط حجم التمويل الممنوح للمرأة مقارنة بالرجل (اللجنة الوطنية للمرأة، 2009، ص. 95)، وهو ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الائتمانية لبرامج التمويل الصغير المحلية."

التوصيات:

أوصت الدراسة بضرورة تنمية العوامل (الشخصية والأسرية) المتعلقة بالرائدات مقابل معالجة المعوقات التي تعترض أدائهن من خلال إعداد برامج تنمية الكوادر النسائية وتحسين مستوى جودة مشاريعهن من خلال ورش عمل وحلقات توعية. ورفع أسقف التمويل.

قائمة المراجع

1. باطويح، محمد عمر (2015). تشغيل النساء في القطاع العام والخاص على مستوى محافظة حضرموت، دراسة ميدانية ممولة من منظمة أوكسفام واللجنة الوطنية للمرأة بحضرموت، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.
2. شحيمة، قويدر؛ وبن عزة، حنان (2019). "واقع ومساهمة المرأة رائدة الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص ص. 138-156.
3. برنامج حضرموت للتمويل الأصغر. (2025). التقارير الإحصائية السنوية للفترة 2000-2025. سيئون، حضرموت، الجمهورية اليمنية.
4. جودة، ندوة هلال، وعلوان، شذى أحمد. (2011). الأعمال النسائية: المتطلبات والمعوقات: دراسة تحليلية في محافظة البصرة، مجلة جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. دافيد آتش. (2002). دليل إنشاء المشروعات الصغيرة. الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة جرير.
6. اللجنة الوطنية للمرأة. (2009). تقرير وضع المرأة في اليمن. المجلس الأعلى للمرأة. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
7. كليوفور، م. بومباك. (1989). أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. تحقيق وتدقيق: راند السمرة. عمان: مركز الكتب الأردني.
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2012م). السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باريس: منشورات المنظمة (ترجمة غير رسمية).